African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 4, Issue 2, April-June2025
Page No: 275-288
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2024: 0.81 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2024: 0.846**

ابن رشد المالكي وارتباطه بمذهبه في كتابه بداية المجتهد

ناجية الأعور [1*]، د. رجب أوزدريك [2]
[1،2] قسم أصول العلوم الإسلامية، معهد العلوم الاجتماعية، كلية الإلهيات، جامعة قسطموني، قسطموني ، تركيا

Ibn Rushd al-Maliki and His Connection to His School of Thought in His Book Bidayat al-Mujtahid

Najia Alawer [1 *], Asst.Prof.Dr. Recep Ozdirek [2]
[1,2] Department of Fundamentals of Islamic Sciences, Institute of Social Sciences, Faculty of Theology, Kastamonu University, Kastamonu, Turkey

*Corresponding author	najiaalawer5@gmail.com	*المؤلف المراسل
تاريخ النشر: 2025-04-23 **تاريخ القبول:** 2025-04-17 **تاريخ الاستلام:** 2025-03-06

الملخص

يعتبر ابن رشد الحفيد أحد علماء المالكية البارزين والذي ارتبط اسمه بكتابه بداية المجتهد ونهاية المقتصد، وهو كتاب في الفقه المقارن، ولم يعرف له كتاب في الفقه المالكي، يعرض المؤلف في كتابه بداية المجتهد ونهاية المقصد المسألة على آراء المذاهب الأربعة ثم يوضح سبب الخلاف وأدلة كل مذهب، ثم يرجح بينها، وقد يكتفي بعرض المسألة دون ترجيح، فأردت أن يكون بحثي حول مدى ارتباط ابن رشد بمذهبه وهو المذهب المالكي من خلال التأكد من صحة نقله لآراء المذهب المالكي، وكذا معرفة مدى موافقة ترجيحاته لمذهبه، فعملت على دراسة بعض المسائل في كتاب الصلاة، وقد تحدثت في هذا البحث عن ترجمة ابن رشد، وقمت بتعريف كتابه وهو كتاب بداية المجتهد، ثم تكلمت عن مكانة ابن رشد في المذهب المالكي ومدى تأثره به. وأما الفصل التطبيقي فقد شمل دراسة ثلاثة مسائل، كل مسألة مكونة من فرعين، الأول منهما لدراسة مدى صحة نقل المذهب المالكي في المسألة، والثاني لدراسة مدى موافقة ترجيحاته للمذهب في نفس المسألة، ثم ذكرت النتائج في الخاتمة، والتي كان أهمها هو المكانة العظيمة التي تمتع بها ابن رشد الحفيد بين علماء المالكية، وأن كتابه بداية المجتهد ونهاية المقتصد هو كتاباً معتمداً لدى المذهب، إلا أن ترجيحاته كانت دالة على عدم التزامه بالمذهبية.

الكلمات المفتاحية: ابن رشد، المذهب المالكي، ارتباط، بداية المجتهد.

Abstract

Ibn Rushd the Grandson is considered one of the prominent scholars of the Maliki school of thought, and his name is closely associated with his book Bidayat al-Mujtahid wa Nihayat al-Muqtasid, a work in comparative jurisprudence. He is not known to have written a book specifically on Maliki jurisprudence. In Bidayat al-Mujtahid wa Nihayat al-Muqtasid, the author presents issues according to the views of the four schools of thought, then clarifies the reasons for the differences and the evidence for each school, often weighing between them. Sometimes, he simply presents the issue without offering a preference. My research aims to

explore the extent of Ibn Rushd's connection to his own school, the Maliki school, by verifying the accuracy of his transmission of Maliki opinions and examining whether his preferences align with the Maliki school. I focused on studying several issues in the Book of Prayer.
In this research, I first discussed Ibn Rushd's biography and his school of thought, then provided an introduction to his book, Bidayat al-Mujtahid. I also explored Ibn Rushd's standing in the Maliki school and the extent of his influence by it. The practical chapter of the study included the examination of three issues, each consisting of two parts: the first to study the accuracy of the transmission of Maliki opinions on the issue, and the second to assess whether his preferences align with the Maliki position on the same issue. Finally, the conclusions were presented, with the most important finding being Ibn Rushd's esteemed position among Maliki scholars and that Bidayat al-Mujtahid wa Nihayat al-Muqtasid is a widely accepted book among the Maliki school. However, his preferences indicated a lack of strict adherence to the school's teachings

Keywords: Ibn Rushd, Maliki School, Connection, Bidayat al-Mujtahid.

مقدمة:

إن من العلماء المعروفين الإمام العلامة ابن رشد القرطبي الأندلسي، وهو من كبار علماء المالكية، والمشهور بكتابه "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" تمتع ابن رشد بمكانة ومرتبة عظيمة ومرموقة بين علماء عصره وربط بين العلم والحقيقة على مستوى الفكر، وعلى مستوى السلوك، فكان متحرِّرًا في فكره وأسلوبه، وهو ما يظهر من خلال كتابه بداية المجتهد، الذي كسر به باب الجمود والتقليد، وفتح باب الاجتهاد على مصراعيه، متناولاً المسائل الفقهية على مستوى جميع المذاهب بطريقة سلسلة ومرتبة، ونظراً لمكانة ابن رشد العظيمة في الفقه وشهرته الواسعة بين الفقهاء، قررت أن أخص دراستي في هذا البحث بابن رشد الفقيه ومدى ارتباطه بمذهبه الذي ينتسب إليه وهو المذهب المالكي، وذلك من خلال دراسة صحة نقله عن المذهب المالكي في كتابه "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" ومدى موافقة آرائه وترجيحاته له فيه، واخترت نماذج من كتاب الصلاة كتطبيق عملي على الدراسة.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في كونها متعلقة بكتاب بداية المجتهد لابن رشد الذي يعد من أشهر كتب الفقه المقارن التي جُعل لها القبول بين الدارسين والمتخصصين، نظراً لمنهجه وأسلوبه في طريقة عرض المسائل الخلافية على جميع المذاهب، وتحرير موضع الخلاف مع ذكر الأدلة التي استند عليها كل قول، وبيان الراجح منها، فهو خير معين لبلوغ درجة الاجتهاد لمن أتقن مسائله، وفهم الأصول والقواعد الفقهية التي انبنى عليها الخلاف، فتقديم دراسة للمتخصصين توضح مدى ارتباط مؤلف كتاب بداية المجتهد بمذهبه في كتابه هذا تعد بالغة الأهمية، وذلك للوثوق من نقل ابن رشد عن مذهبه، وهو المذهب المالكي، وأخذ صورة عن كيفية ترجيحاته، ومدى تحرره من التحيز لمذهبه.

وكان الهدف من هذه الدراسة، هو التعريف بابن رشد الحفيد، وبيان مدى تحرره في ترجيحاته الفقهية، وفي الوقت نفسه بيان الأهمية البالغة لكتاب بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ومكانته العلمية الكبيرة في الفقه المالكي.

ومن أسباب اختيار هذا الموضوع هو أهمَّيته السابقة الذكر، بالإضافة إلى رغبتي في التعرف أكثر على ابن رشد وآرائه الفقهية من خلال كتابه بداية المجتهد ومنهجه في الترجيح عند التعارض.

وتتمثل مشكلة البحث في تحديد مكانة ابن رشد في مذهبه، ومدى التزامه به في كتابه بداية المجتهد، كما تتناول مدى صحة ما نقله عن مذهبه من آراء، وكذلك ما إذا كانت ترجيحاته موافقة للمعتمد في المذهب أم مخالفة له.

وأما بالنسبة للدراسات السابقة فهناك العديد من الأبحاث والدراسات التي تحدثت عن الإمام ابن رشد الحفيد وكتابه بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لكن لم أجد من تطرق إلى هذا الموضوع الذي بحثت فيه، وهو علاقته بمذهبه ومدى صحة نقله للمذهب والتزامه به ومتابعته له في كتابه بداية المجتهد، ومن هذه الدراسات، إجماعات ابن رشد الحفيد من خلال كتابه بداية المجتهد ونهاية المقتصد، للباحث الزبير بن فائزة ، وهو عبارة عن رسالة ماجستير، من جامعة الجزائر، للعام: 1425هـ-2004م، تحت إشراف: د. كمال بوزيدي، وهناك دراسة أخرى بعنوان الأقوال الشاذة في بداية المجتهد لابن رشد، د. صالح ابن علي بن أحمد الشمراني، وهو عبارة عن كتاب، أصله رسالة ماجستير للمؤلف، من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى، للعام: 1423هـ.

ويبدأ البحث بترجمة لابن رشد تتضمن اسمه ونسبه ومولده، ثم يتناول البحث التعريف بكتاب بداية المجتهد من حيث فحواه وطريقة ابن رشد في الترجيح، يشمل ذلك موضوع الكتاب والمنهج المتبع فيه، وكذلك مكانته العلمية في مذهبه، ويختم البحث بدارسة تطبيقية لمدى ارتباط ابن رشد بمذهبه في كتابه بداية المجتهد.

وبعد هذه المقدمة يجدر بنا أن نبدأ بالتعريف بابن رشد، والوقوف على شخصيته العلمية والفكرية، وتمهيدًا لفهم منهجه في كتابه" بداية المجتهد ونهاية المقتصد".

المبحث الأول: التعريف بابن رشد وكتابه بداية المجتهد ومكانتهما في المذهب المالكي.

أولاً : ترجمة ابن رشد، وللإحاطة بسيرته العلمية ومكانته بين علماء المسلمين، لابد من البدء بالتعريف به، والنظر في نسبه وبيئته التي نشأ فيها، إذ لها الأثر الأكبر في تكوينه وتوجيه مسيرته الفقهية.

اسمه ونسبه ومولده: هو أبو الوليد محمد بن أبي القاسم أحمد بن شيخ المالكية أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي[1]، يكنى أبا الوليد، ويلقب بالقاضي، ويشتهر بالحفيد؛ وذلك لأن اسمه مطابق لاسم جده، ففرقوا بينهما بإطلاق الحفيد عليه، والجد على جده[2].

ولد ابن رشد الحفيد-رحمه الله تعالى-بقرطبة سنة عشرين وخمسمائة للهجرة، قبل وفاة جده بشهر، وتوفي بمراكش سنة خمسة وتسعين وخمسمائة للهجرة[3].

أسرته: نشأ القاضي أبو الوليد في أحضان أسرة أندلسية عريقة وجليلة، كانت ذات شهرة ووجاهة، وتتمتع بقدر كبير وعظيم في الفقه والقضاء والسياسة، رأت الأسرة في ابن رشد الحفيد امتداداً لمجدها، فاهتمت بتكوينه تكوينا أصيلاً متيناً، فحفظ القرآن الكريم، ودرس اللغة العربية وآدابها، وحفظ شعر أبي تمام وغيره[4].

1-الضبي، أحمد بن يحيى بن عميرة،1415هـ-1989م، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، تحقيق: إبراهيم الأبْيَاري، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ص79، ابن الأبَار، أبي عبد الله محمد، 1415هـ-1995م، التكملة لكتاب الصلة، تحقيق: عبد السلام الهراس، بيروت، دار الفكر، 73/2.

2-الذهبي، الإمام شمس الدين، 1405هـ-1984م، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، 427/15، الزِّركلي، خير الدين بن محمود بن فارس، 2002م، الأعلام، بيروت، دار العلم للملايين، 318/5، العبيدي، حمادي، 1984م، ابن رشد الحفيد حياته-علمه-فقهه، تونس، الدار العربية للكتاب، ص17.

3-الذهبي، سير أعلام النبلاء، 501/19.

4-ابن أبي أُصَيْبِعَة، أحمد ابن القاسم، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحقيق: نزار رضا، بيروت، مكتبة الحياة، ص533، إرنست رينان، 1990م، ابن رشد والرشدية، ترجمة عادل زعيتر، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ص23.

ابن رشد الجد: هو محمد بن أحمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن رشد، يكنى أبا الوليد، ولد في شهر شوال من سنة 450هـ، واشتهر بابن رشد الجد؛ تمييزاً له عن ابن رشد الحفيد، وابن رشد الأكبر؛ تمييزاً له عن ابن رشد الأصغر[5].

ابن رشـــد الأب: هو أحمد بن أبي الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن رشد، يكنى بأبي القاسم، ولد سنة 487هـ، وترعرع في كنف والده على الدين والصلاح، ولازم أباه الوليد الجد[6].

مذهب ابن رشـد وشـيوخه وتلاميذه: سـوف نلقي نظرة على ملامح مذهبه، وعلى الأسـماء التي تأثر بها وتتلمذ على يديها، وأيضًا أسماء بعض من تلاميذه الذين حملوا مشعل فكره من بعده.

مذهبه: يُنسب ابن رشد إلى المذهب المالكي[7]، وقد درس وتتلمذ على يد شيوخ المالكية [8]، وكان قد ذكر في مقدمة كتابه "بداية المجتهد" أنه سيضع كتابًا على مذهب مالك، حيث قال في الكتاب: "ونحن نروم إن شاء الله بعد فراغنا من هذا الكتاب أن نضع في مذهب مالك كتاباً جامعاً لأصول مذهبه ومسائله المشهورة التي تجري في مذهبه مجرى الأصول للتفريع عنها"[9].

شيوخه: تتلمذ أبو الوليد في الفقه على أعلم فقهاء وعلماء عصره، وبرع في شتى العلوم والفنون كالفقه، والأصـول، والحديث، والطب، والفلسـفة، والمنطق، وكان أول شـيوخه ابن رشـد الجد؛ وذلك لأن شيوخه كانوا تلاميذ لجده، ونذكر أهم شيوخ ابن رشد وأساتذته في الفقه والطب:

1-أبوه أحمد ابن أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشـــد، الذي اســـتظهر عليه الموطأ حفظاً، ودرس عليه الحديث[10].

2-أبو القاسم بن بَشْكَوال [11]، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بَشْكَوال "كان أستاذاً لابن رشـــد في الفقه والحديث، وله العديد من المؤلفات أهمها كتاب "الصـــلة في تاريخ أئمة الأندلس" ولم يكن له نظير في معرفة تاريخ الأندلس"[12].

3-ابن مَسَرَّة [13]، عبد الملك بن مَسَرَّة ويكنى أبا مروان "من شيوخه في الفقه، أخذ الموطأ عن أبي عبد الله محمد بن فرج سماعاً، وتفقه على يد أبي الوليد بن رشد الجد"[14].

5-الجُذَامي، أبو الحسن علي بن عبد الله بن محمد، 1403هـ-01983م، تاريخ قضاة الأندلس، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ص111، ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق: محمد حمدي أبو النور، القاهرة، دار التراث، 257/2، التليلي، عبد الرحمن، 2002م، ابن رشد في المصادر العربية، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ص16.

6-مخلوف، محمد بن محمد بن عمر بن قاسم، 1424هـ-2003م، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تحقيق: عبد المجيد خيالي، بيروت، دار الكتب العلمية، 212/1.

7- ابن فرحون، الديباج المذهب، 257/2-259، الذهبي، سير أعلام النبلاء، 309/21.

8-مخلوف، شجرة النور الزكية،146/1.

9- ابن رشد، محمد بن أحمد القرطبي، 1415هـ-1994، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تحقيق: محمد صبحي حسن الحلاق، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، 332/2.

10-ابن فرحون، الديباج المذهب، 257/2، الجُدامي، تاريخ قضاة الأندلس، ص 111.

11- هو أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال الأندلسي القرطبي، كان فقيهاً حافظاً متسع الرواية، ألف خمسين تأليفاً في أنواع العلم، من تصانيفه: ذكر من روى الموطأ عن مالك، ومعرفة العلماء الأفاضل، والصلة في تاريخ أئمة الأندلس، توفي سنة 578هـ. الذهبي، سير أعلام النبلاء، 139/21، مخلوف، شجرة النور الزكية، 223/1، ابن الأبَار، التكملة لكتاب الصلة،51/2.

12-ابن فرحون، الديباج المذهب، 257/2، العبيدي، ابن رشد الحفيد-حياته-علمه فقه، ص62.

13-هو عبد الملك بن مسرة بن فرج الحصبي، ويكنى أبا مروان، كان ممن جمع الله له الحديث، والفقه، مع الأدب، والدين، والورع، توفي سنة 552هـ. ابن فرحون، الديباج المذهب،26/18.

14-الجذامي، قضاة الأندلس، ص111، العبيدي، ابن رشد الحفيد-حياته-علمه فقه، ص61.

4-المازري[15]، شيخ ابن رشد في الطب[16] .

5-ابن جَرْيول[17]، شيخ ابن رشد في الطب[18].

6-أبو جعفر ابن هارون التّرجّالي[19]، "وهو من كبار أساتذة ابن رشد في الطب والفلسفة، فكان فاضلاً في صناعة الطب متميزاً فيها"[20].

تلاميذه: كان لابن رشد، بما حباه الله من علم وغزارة فكر، عدد من التلاميذ الذين نهلوا من علمه، وتأثروا بفقهه ومنهجه نذكر منهم: -

1-أبو محمد عبد الله بن حَوط الله[21].

2-علي بن إبراهيم الجُذَامِي[22].

3-أبو الحسن سهل بن محمد بن مالك[23].

4-أبو الربيع سليمان بن موسى[24].

5-أبو القاسم بن الطَّيْلَسَان[25].

ثانياً: التعريف بكتاب بداية المجتهد ونهاية المقتصد وطريقة ابن رشد في الترجيح فيه.

والتعريف بكتاب بداية المجتهد ومنهج ابن رشد فيه، يشمل ما يأتي:

موضوع كتاب بداية المجتهد والمنهج المتبع فيه: حدَّدَ ابن رشد موضوع كتابه في مقدمته حيث قال: "فإن غرضي في هذا الكتاب أن أثبت فيه لنفسي على جهة التذكرة من مسائل الأحكام المتفق عليها والمختلف فيها بأدلتها والتنبيه على نكت الخلاف فيها، ما يجري مجري الأصول والقواعد لما عسى أن يرد على المجتهد من المسائل المسكوت عنها في الشرع، وهذه المسائل في الأكثر هي المسائل المنطوقة

15- هو محمد بن علي بن عمر التميمي المازري، وهو إمام أهل أفريقيا، وبلغ رتبة الاجتهاد في الفقه، وكان على مذهب الإمام مالك، من تصانيفه: المعلم بفوائد مسلم، وشرح كتاب التلقين، توفي سنة 536هـ. ابن فرحون، الديباج المذهب،147/1.

16-الذهبي، سير أعلام النبلاء، 104/20.

17- هو عبد الملك بن محمد بن جريول، من أهل بلنسية وسكن قرطبة، كان معروفاً بالطب والتقدم في صناعته، توفي سنة 629هـ. المَرَّاكشي، أبو عبد الله محمد بن محمد، 2012م، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تحقيق: إحسان عباس، محمد بن شريفة، بشار عواد، تونس، دار الغرب الإسلامي، 35/3.

18- الذهبي، سير أعلام النبلاء، 104/20، العبيدي، ابن رشد الحفيد-حياته-علمه فقه، ص62.

19- هو أبو جعفر بن هارون الترجالي، من أعيان أشبيلية، كان محققاً للعلوم الحكمية متقناً وفاضلاً في صناعة الطب، متميزًا فيها، وخبيرًا بأصولها وفروعها، توفي سنة 533هـ. ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، ص530.

20-العبيدي، ابن رشد الحفيد-حياته-علمه فقه، ص63.

21- هو أبو محمد بن عبد الله بن سليمان بن حوط الله العالم الفقهي الأصولي الحافظ، ألف كتاباً في تسمية شيوخ البخاري، ومسلم، وأبي داود، والنسائي، والترمذي لم يكمله، توفي 612هـ. مخلوف، شجرة النور الزكية ،249/1، ابن الأبار، التكملة لكتاب الصلة،74/2.

22- هو علي بن إبراهيم بن علي الجذامي يعرف بابن القفاص، القاضي المتقن الحافظ، كان فقيهاً حافظاً ضابطاً لما رواه، من تصانيفه: اختصار كتاب الاستذكار لابن عبد البر، توفي سنة 632هـ. ابن الخطيب، محمد بن عبد الله السلماني، 1424هـ، الإحاطة في أخبار غرناطة، بيروت، دار الكتب العلمية، 112/2، التليلي، ابن رشد في المصادر العربية، ص19.

23- هو سهل بن محمد بن سهل بن مالك الأزدي، يكني أبا الحسن، كان رأس الفقهاء وخطيب الخطباء، تفنن في ضروب من العلم، وله كتاب مفيد رتَّبَه على أبواب كتاب سيبويه، وله تعاليق جليلة على كتاب المستصفى، توفي سنة 639هـ. ابن فرحون، الديباج المذهب ،396/1، ابن الأبار، التكملة لكتاب الصلة، 74/2.

24- هو سليمان بن موسى بن سالم بن حسان، يكنى أبا الربيع، كان حافظاً للحديث مبرزاً في نقده، وكاتباً خطيباً بليغاً، عُرف بالعدل والجلالة، من تصانيفه: مصباح الظلام، والأربعون عن أربعين شيخاً، توفي سنة 634هـ. ابن فرحون، الديباج المذهب ،3859/1، التليلي، ابن رشد في المصادر العربية، ص19.

25- هو القاسم بن محمد بن أحمد الأوسي القرطبي، يعرف بابن الطيلسان، الفقيه المحدث والعالم المتقن، من تصانيفه: المنن على قارئ الكتاب والسنن وزهرة البساتين، توفي سنة 642هـ. ابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد العَكْري الحنبلي، 1406هـ-1986م، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، دمشق –بيروت، دار ابن كثير، 215/5، التَّنْبَكْتي، أحمد بابا بن أحمد، 2000م، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تحقيق: عبد الحميد الهرامة، ليبيا، دار الكتاب، ص361، ابن الأبار، التكملة لكتاب الصلة، 74/2.

في الشرع، أو تتعلق بالمنطوق به تعلقاً قريباً، وهي المسائل التي وقع الاتفاق عليها أو اشتهر الخلاف فيها بين الفقهاء الإسلاميين من لدن الصحابة رضي الله عنهم إلى أن فشا التقليد"[26].

إذن فموضوع الكتاب كما يقول صاحبه ابن رشد هو مسائل الأحكام أي: ذكر الاتفاق والخلاف الوارد في المسائل مع الوقوف على الأسباب الكامنة وراء تعدد الآراء في المسألة الواحدة، وكذلك الخلاف الفرعي الواقع بين المذاهب، وبيان أسبابه ومناقشتها وتعليلها وتوجيهها بعيداً عن التعصب المذهبي، ويتعرض الكتاب للمسائل المنطوق بها في الشرع أو تتعلق بالمنطوق تعلقاً قريباً، وهي المسائل التي وقع الاتفاق عليها أو اشتهر الخلاف فيها بين فقهاء المسلمين من لدن الصحابة إلى أن فشا التقليد؛ ولهذا يُعد الكتاب من الكتب المعتمدة في الفقه المقارن.

مكانة كتاب بداية المجتهد العلمية: حظي الكتاب بمكانة علمية مرموقة بين كتب الفقه المقارن؛ فهو موسوعة فقهية شاملة لجميع المسائل والأحكام الفقهية التي تعتبر مستنداً مهماً، ومرجعاً خصباً، وهو كتاب عظيم، ولايزال مرجعاً معتمداً حتى يومنا هذا، نظراً لأسلوب ابن رشد المتميز في صياغته وطريقة تعامله مع الدليل وحسن ربطه بمناطه، وما تميز به من اختصار في الألفاظ وإحاطة بالمعاني؛ فهو اشتمل على أكبر المسائل الفقهية وأكثرها تعقيداً، وشرحها وفقاً للقواعد والأصول بموضوعية تامة، بعيداً عن التحيز لمذهب معين، مع مراعاته استخدام أسلوب سلس وخالٍ من التكلف؛ مما سهل على طالب العلم الفهم ذاتياً، والقدرة على الاستنباط ومعرفة طبيعة المسألة قيد النقاش[27].

طريقة ابن رشد في الترجيح في كتابه بداية المجتهد: من خلال كتاب بداية المجتهد يظهر لنا كيف استطاع ابن رشد أن يعرض المسألة على آراء المذاهب، ويورد أدلتها ويناقشها ويعللها، ثم يرجح بينها عند التعارض؛ إذ الترجيح فرع التعارض[28]، حيث يعرض المسألة، ويذكر دليلها من الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس، وإذا كانت المسألة محل خلاف فإنه يعرض الخلاف الموجود في المسألة بذكر الأدلة والأقوال المختلفة فيها والحجج التي استند إليها كل منهم، ويجعل المسألة راجعة إلى البراءة الأصلية إذا وقع التعارض بين حديثين[29].

ويجمع ابن رشد كل الأدلة والأقوال في المسألة ثم يتبع بعض القواعد الأساسية في طرق الترجيح عند أهل الأصول، و أهل الحديث ، والترجيح عن طريق المعنى وتحقيق المصلحة، وكذلك الترجيح عن طريق اعتماده على خبرته العلمية، ويرجح أيضاً عن طريق تحكيم العرف والطبائع، ويتبع ابن رشد في ترجيحاته أحياناً مسلك التوقف عن إبداء رأيه في بعض المسائل، وأيضاً مسلك عدم اعتبار الخلاف، ومسلك توجيه الأقوال باعتماد القواعد الفقهية والأصولية[30].

مكانة ابن رشد وكتابه بداية المجتهد في المذهب المالكي.

كان المذهب السائد في زمان ابن رشد هو المذهب المالكي. وقال في كتاب بداية المجتهد ونهاية المقتصد: "ونحن نروم إن شاء الله بعد فراغنا من هذا الكتاب أن نضع في مذهب مالك كتاباً جامعاً لأصول مذهبه ومسائله المشهورة التي تجري في مذهبه مجرى الأصول للتفريع عنها"[31]. ويمكن معرفة تأثير ابن رشد ومكانته في مذهبه وهو المذهب المالكي من خلال عدد مَن أشار إليه أو نقل عنه من علماء المذهب

26- ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، 2/1.

27-ماء العنين، حمداتي شبيهنا، 2011م، المنارة نظم كتاب بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد الحفيد، الرباط، المعارف الجديدة، ص5.

28- مغلس، مروان محمد عبد الله، 2020م، القطع والظن في القواعد الأصولية اللغوية وأثرهما عند التعارض، بورصة/تركيا، دار أمين للنشر والتوزيع، ص 82.

29-ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، 10/1.

30- إدريسي، منهج ابن رشد في عرض الآراء الفقهية، ص 45.

31- ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، 332/2.

في كتبهم، واهتمامهم بكتبه وخاصة كتاب بداية المجتهد. فنجد الإمام شهاب الدين القرافي قد لخص كلام ابن رشد في "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" في كتابه "الفروق"، ونقل عنه ابن عُلَيْش في كتابه "فتح العلي"، وأحال على كتاب "الضروري في الأصول" لابن رشد، والحطاب في "مواهب الجليل" وأحال عليه الخرشي في "شرح مختصر خليل"، وأشار إليه الدسوقي في "الحاشية على الشرح الكبير"، ونقل عنه محمد علي ابن الحسين المالكي في شرحه لكتاب تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية، ونقل عنه من العلماء المتأخرين للمالكية الشيخ ماء العينين بن محمد بن فاضل بن مَامِين، ولقي كتاب ابن رشد اهتماماً وعنايةً من العلماء المعاصرين، فنقلوا عن "بداية المجتهد" في كثير من كتب الفقه والأصول[32]، وهذا كله يوضح ويُدَلِّل على قول المقري عن كتاب بداية المجتهد: "كتاب جليل، معظم، معتمد عليه عند المالكية"[33].

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لمدى ارتباط ابن رشد بمذهبه في كتابه بداية المجتهد.

إن ابن رشد الحفيد على الرغم من كونه ينسب إلى المذهب المالكي وأحد العارفين به إلا أنه وأثناء ترجيحه يخالف المذهب في كثير من الآراء والأقوال، فمن بين ثلاث عشرة مسألة درست فيها ترجيحات ابن رشد خالف مذهبه في أربعة منها بالكلية، ووافق غير المعتمد في ثلاث أخرى، بينما وافق المذهب في ست منها، وهذا يعني تحرره من المذهب وعدم تقيده به، حيث إنه يصنف الأقوال ويختار ما يراه مناسباً من حيث الدليل وصحة الاستدلال، كما سيتضح ذلك من خلال المسألتين التاليتين:

أولاً: مسألة اشتراك أول وقت صلاة العصر مع آخر وقت صلاة الظهر.

تصوير المسألة: لقد اختلف العلماء في اشتراك أول وقت صلاة العصر مع آخر وقت صلاة الظهر، فبعضهم جعله وقتاً مشتركاً للصلاتين معاً، والبعض الآخر لم يجعل بينهما اشتراكاً، ووقت اشتراك أول وقت صلاة العصر مع آخر وقت صلاة الظهر وهو أن يصير ظل كل شيء مثله، وأصحاب هذا القول اختلفوا على قولين: فبعضهم يرى أن آخر وقت صلاة الظهر هو بعينه أول وقت صلاة العصر بدون فاصل زمني يفصل بينهما، وغيرهم يذهب إلى أن الوقت بينهما مشترك بقدر ما يُصلَّى فيه أربع ركعات، ومن قال بعدم الاشتراك منهم من قال: إن أول وقت العصر هو أن يصير ظل كل شيء مثليه، ومنهم من قال: إنه إذا صار ظل كل شيء مثله فهو آخر وقت الظهر وأول وقت العصر[34].

قول الإمام مالك: أن الرواية المشهورة المنقولة عن الإمام مالك في هذه المسألة في كتب المذهب هي القول بالاشتراك بين الصلاتين[35].

وقد ذكر الإمام مالك عدة أدلة على هذا في الموطأ، ومنها:

1-قول ابن مسعود للمغيرة حين أخَّر الصلاة: "أليس قد علمت أن جبريل نزل فصلَّى، فصلَّى رسول الله ﷺ، ثم صلَّى، فصلَّى رسول الله ﷺ، ثم صلَّى، فصلَّى رسول الله ﷺ، ثم صلَّى، فصلَّى رسول اللهﷺ، ثم صلَّى، فصلَّى رسول الله ﷺ، ثم قال: بهذا أُمرتُ؟"[36].

32- بُولُوز، تربية ملكة الاجتهاد، ص75.

33- المقري التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب،180/3.

34-النيسابوري، أبو بكر محمد بن إبراهيم، 1405هـ-1985م، الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، تحقيق: أبو حماد صغير، الرياض، دار طيبة، 329/2، النووي، أبي زكريا محيي الدين بن شرف، المجموع شرح المهذب، تحقيق: محمد نجيب المطيعي، جدة، مكتبة الإرشاد، 57/3.

35-مالك، ابن أنس بن عامر الأصبحي المدني، 1415هـ-1994م، المدونة، بيروت، دار الكتب العلمية، 156/1.

36-أخرجه مالك، كتاب وقوت الصلاة، باب وقوت الصلاة،1/3/ رقم الحديث 1.

ومعنى هذا الحديث أن جبريل هو الذي أقام الصلاة لرسول الله، وبَيَّنَ أوقاتها، وصلى به الظهر حين زالت الشمس في اليوم الثاني، وصار ظل الشيء مثله، وصلى العصر حين صار ظل الشيء مثله في اليوم الأول،" وأن آخر وقت الظهر هو بنفسه أول وقت العصر فيقع الاشتراك بين الوقتين ما دام ظل كل شيء مثله، فإذا تبينت الزيادة خرج وقت الظهر، وانفرد وقت العصر، هذا الذي حكاه أشهب عن مالك في المجموعة[37].

أقوال فقهاء المالكية في كتب المذهب: اختلف المالكية في مسألة اشتراك آخر وقت الظهر مع أول وقت العصر على قولين، وهما:

القول الأول: لا يشتركان، فصلاة الظهر آخر وقتها عند تمام القامة الأولى، ويدخل أول وقت العصر عند ابتداء القامة الثانية بلا فاصل زمني بينهما، بقدر ما يسلم من الظهر يبدأ بالعصر[38].

وممن قال بهذا القول ابن المواز[39]، وابن حبيب[40]، ودليله حديث ابن عمر، وابن العربي[41]حيث قال: "وتالله ما بينهما اشتراك"[42].

القول الثاني: وهو أنهما يشتركان، واختُلِف في القامتين، فمن قال إن صلاة العصر إلى أن يصار ظل كل شيء مثله جعل الاشتراك في آخر القامة الأولى، ومن قال إنها بعد أن تميل الشمس، وتأخذ الظل في الزوال أوقعها في أول القامة الثانية.

وممن قال بالاشتراك في آخر القامة الأولى ابن رشد في المقدمات حيث قال: "والأظهر أن العصر هي المشاركة للظهر في آخر القامة الأولى"[43].

وممن قال بالاشتراك في القامة الثانية: أشهب فيما حكاه عنه ابن الحاجب حيث قال: "لا اشتراك في آخر الأولى"[44]، واللخمي حيث قال: "وأول وقت العصر دخول القامة الثانية"[45].

الرأي الذي رجحه ابن رشد في هذه المسألة: ذكر ابن رشد في الكتاب سبب اختلاف مالك مع غيره من الأئمة، وهو حديث إمامة جبريل، وكذلك حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، المعارض له في المعنى والذي قال به الشافعي، وهو أن رسول الله ﷺ قال: "وقت الظهر مالم يحضر وقت العصر"[46]،ثم قال ابن رشد بعده: "وحديث جبريل أمكن أن يصرف إلى حديث عبد الله ﷺ، من حديث عبد الله إلى حديث جبريل؛ لأنه يحتمل أن يكون الراوي تجوز في ذلك لقرب ما بين الوقتين"[47].

37-الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد الأندلسي، 1332هـ، المنتقى شرح موطأ الإمام مالك، مصر، مطبعة السعادة، 13/1.

38-القيرواني، أبو محمد عبد الله بن أبي زيد، 1999م، النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، تحقيق: عبد الفتاح الحلو محمد الأمين، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 154/1

39-التنوخي، قاسم بن عيسى بن ناجي، 1428هـ-2007م، شرح ابن ناجي التنوخي على متن الرسالة، تحقيق: أحمد المزيدي، بيروت، دار الكتب العلمية، 126/1.

40-الدميري، بهرام بن عبد الله بن عبد العزيز، 1429هـ-2008م، الشامل في فقه الإمام مالك، تحقيق: أحمد بن عبد الكريم نجيب، القاهرة، مركز نجيبويه، 84/1.

41-هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله ابن العربي الأندلسي الإشبيلي المالكي، صنَّف وجمع وبرع في فنون العلم وكان فصيحاً بليغاً، من تصانيفه: عارضة الأحوذي في شرح جامع أبي عيسى الترمذي، والأصناف، والقبس في شرح موطأ مالك بن أنس، توفي سنة 543هـ. الذهبي، سير أعلام النبلاء، 20/ 197.

42-ابن العربي، محمد بن عبدالله أبو بكر، 1992م، القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، تحقيق: محمد عبد الله، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 77/1.

43-ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد القرطبي، 1408هـ-1988م، المقدمات الممهدات، تحقيق: محمد حجي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 149/1.

44-ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، 1421هـ-2000م، جامع الأمهات، تحقيق: أبو عبد الرحمن الأخضر الخضري، بيروت، دار اليمامة، 80/1.

45-اللخمي، علي بن محمد الربعي أبو الحسن، 1432هـ-2011م، التبصرة، تحقيق: أحمد عبد الكريم نجيب، قطر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 226/1.

46-أخرجه مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب أوقات الصلوات الخمس، 276/2/ رقم الحديث 172، وأبو داود، كتاب الصلاة، باب المواقيت، 298/4/ رقم الحديث 396.

47-ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، 237/1.

فالملاحظ من كلام ابن رشد أنه يرجح حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، الذي يقول بعدم الاشتراك بين الوقت في آخر الظهر مع أول العصر، وذلك بأنه قال إنه يحتمل أن يكون راوي الحديث تجوز في دقة النقل في الحديث نظراً لقرب الوقت بين الظهر والعصر، وأشار ابن رشد في نهاية الكلام إلى بيان تخريج الحديثين فقال: "وحديث إمامة جبريل صححه الترمذي، وحديث ابن عمر أخرجه الإمام مسلم"[48]، ومن المعلوم في ترتيب كتب السنة من حيث صحة الأحاديث أن صحيح مسلم يأتي في مرتبة متقدمة قبل الترمذي كما أشار ابن الأثير إلى ذلك بقوله: "ومن المتفق عليه في الصحيح اختيار الإمامين البخاري ومسلم، وهي الدرجة العليا من الصحيح، وهو الحديث الذي يرويه الصحابي المشهور بالرواية عن رسول ﷺ، وله راويان ثقتان، ثم يرويه عنه التابعي المشهور بالرواية عن الصحابة، وله راويان ثقتان، ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور، وله رواة من الطبقة الرابعة، ثم يكون شيخ البخاري أو مسلم حافظاً متقناً مشهوراً بالعدالة في روايته"[49]، من المتفق عليه.

الاستنتاج: من الملاحظ أن هناك قولين في المذهب المالكي في مسألة وجود وقت مشترك بين صلاة الظهر والعصر، الأول منهما هو عدم اشتراكهما، والقول الثاني أنهما يشتركان، وما ذهب إليه ورجحه ابن رشد هو موافق للقول الأول.

إذاً فقول ابن رشد يوافق ما ذهب إليه ابن حبيب من أنه لا اشتراك بين آخر وقت الظهر وأول وقت العصر في الوقت المستحب، وأن وقت الظهر عند تمام القامة الأولى، ووقت العصر أول القامة الثانية بدون فاصل، وبه قال الشافعي، وهو القول غير المشهور في المذهب المالكي.

ثانياً: مسألة وقت صلاة المغرب.

تصوير المسألة: اختلف العلماء في صلاة المغرب هل لها وقت موسع كسائر الصلوات أم لا؟ فالجمهور على أن وقت صلاة المغرب هو من غروب الشمس إلى مغيب الشفق الأحمر، وأما غيرهم فيرى أن وقتها مضيق وغير ممتد[50].

قول الإمام مالك: قد تعددت الروايات عن الإمام مالك إلى روايتين، وهما:

الرواية الأولى: أن وقت المغرب مضيق[51]**:** وهذه الرواية المشهورة عند المذهب[52]، وقد روى مالك في الموطأ أن عمر بن الخطاب ﷺ،كتب إلى أبي موسى: "أن صلِّ الظهر إذا زاغت الشمس، والعصر والشمس بيضاء نقية، والمغرب إذا غربت الشمس"[53].

الرواية الثانية: أن وقت المغرب موسعٌ[54]**:** وهذه الرواية ضعيفة، ولا يعمل بها في المذهب[55].

قال مالك: "الشفق الحمرة التي في المغرب، فإذا ذهبت الحمرة، وجبت صلاة العشاء، وخرجت من وقت المغرب"[56].

48-ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، 102/1.

49-ابن الأثير، المبارك بن محمد بن محمد، 1389هـ-1969م، جامع الأصول في أحاديث الرسول، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، الكويت، مكتبة دار البيان، 160/1.

50- ابن هُبَيْرَة، أبو المظفر يحيى بن محمد، 1423هـ-2002م، اختلاف الأئمة العلماء، تحقيق: السيد يوسف أحمد، بيروت، دار الكتب العلمية، 85/1، النووي، المجموع شرح المهذب، 28/3.

51-مالك، المدونة، 156/1.

52-الكماخي، عثمان بن سعيد، 1425هـ-2005م، المهيأ في كشف أسرار الموطأ، تحقيق: أحمد علي، القاهرة، دار الحديث، 44/1.

53-أخرجه مالك، كتاب وقوت الصلاة، باب وقوت الصلاة، 1/ 6/ رقم الحديث 6.

54-ابن عبد البر، أبو عمر بن يوسف النمري، 1421هـ-2000م، الاستذكار، بيروت، دار الكتب العلمية، 28/1.

55-عُلَيش، منح الجليل، 181/1.

56-أخرجه مالك، كتاب وقوت الصلاة، باب جامع الوقوت، 13/1/ رقم الحديث 23.

أقوال فقهاء المالكية في كتب المذهب: اختلف المالكية في مسألة وقت صلاة المغرب على قولين، وهما:

القول الأول: أن وقتها واحد عند غيبوبة الشفق، وأنه مضيق غير ممتد، ولا تحل قبل غروب الشمس، وللمسافر رخصة أن يمد الميل ونحوه أي: يسير بمسافة ميل ثم ينزل، ويصلي، وبه قال ابن القاسم[57]والقرافي[58]والقيرواني[59]، والبغدادي[60]، وابن رشد الجد في المقدمات[61].

فقال ابن القاسم نقلاً عن الإمام مالك: "ووقت المغرب إذا غابت الشمس للمقيمين، وأما المسافرون فلا بأس أن يمدوا الميل ونحوه ثم ينزلون ويصلون، وقد كان ابن عمرﷺ، يؤخرها في السفر قليلاً"[62].

ويقول البغدادي في التلقين: "ووقت المغرب الذي لا تحل قبله غروبُ الشمس، وهو وقت واحد مضيق غير ممتد، يقدر آخره بالفراغ منها في حق كل مكلف، ويرخص للمسافر أن يمد الميل ونحوه ثم يصلي"[63].

والمعتمد لدى المتأخرين أن وقتها واحد غير موسع عند غروب الشمس، وقيل بقدر فعلها بعد توفر شروطها أي: بقدر الإتيان بشروط الصلاة من الطهارة واللباس ونحوه[64].

والقول الثاني: أن وقتها ممتد إلى سقوط الشفق وممن قال بهذا: الباجي [65]، والرَّجْرَاجي[66].

يقول الرَّجْرَاجي: "إن لها وقت الاختيار، وأنه يجوز تأخيرها إلى مغيب الشفق اختياراً من غير عذر، وقول مالك فإذا ذهبت الحمرة فقد حلت صلاة العشاء وخرجت وقت المغرب، فجعل وقتها يمتد إلى مغيب الشفق"[67].

وهذا القول ضعيف ولا يعمل به لدى علماء المالكية المتأخرين، وغير معتمد عندهم؛ حيث قال عُلَيْش في شرح المختصر: "ما جاء عن مالك في امتداد وقتها إلى مغيب الشفق ضعيف، والمعتمد ما قاله ابن القاسم"[68].

الرأي الذي رجحه ابن رشد في هذه المسألة: يقول ابن رشد في كتاب بداية المجتهد ونهاية المقتصد: "أن حديث جبريل، وهو أنه أمَّ بالنبيﷺ في صلاة المغرب في اليومين جميعاً في وقت واحد عندما غابت الشمس[69]كان في أول الفرض بمكة، وحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، الذي فيه: «ووقت صلاة المغرب مالم يغب الشفق»[70]هو موجود في حديث بريدة الأسلمي، أخرجه الإمام مسلم،

57-مالك، المدونة، 156/1.

58-القرافي، الإمام شهاب الدين ابن إدريس، 1424هـ-2004م، الذخيرة، تحقيق: سعيد إعراب، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 16/2.

59-القيرواني، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن، متن الرسالة، بيروت، دار الفكر، 24/1.

60-البغدادي، أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي، 1425هـ-2004م، التلقين، تحقيق: أبي أويس محمد التطواني، بيروت، دار الكتب العلمية، 39/1.

61-ابن رشد، المقدمات الممهدات، 149/1.

62-مالك، المدونة، 156/1.

63-البغدادي، التلقين، 39/1.

64-الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، بيروت، دار الفكر، 177/1.

65-الباجي، المنتقى شرح موطأ مالك، 23/1.

66-هو علي بن سعيد أبو الحسن الرَّجْرَاجي، إمام وشيخ المالكية كان ماهراً في العربية، من تصانيفه: مناهج التحصيل في شرح المدونة، توفي سنة 899هـ. التَّنْبَكْتي، نيل الابتهاج، ص316.

67- الرجراجي، أبي الحسن علي بن سعيد، 1468هـ-2007م، مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة وحل مشكلاتها، تحقيق: أبو الفضل الدمياطي، وأحمد بن علي، بيروت، دار ابن حزم، 205/1.

68- عُلَيْش، منح الجليل، 1/ 181.

69-مالك، المدونة، 156/1.

70- أخرجه مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب أوقات الصلوات الخمس، 277/1/ رقم الحديث 173، أبو داود، كتاب الصلاة، باب في المواقيت، 109/1 رقم الحديث 396، النسائي، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب آخر وقت العصر، 196/2 رقم الحديث 1512.

وهو أصـــل في هذا الباب، قالوا: وحديث بريدة أولى؛ لأنه كان بالمدينة عند سـؤال السـائل له عن أوقات الصلوات"[71].

فمن هذا يتبين لنـا أن ابن رشـــد يميل في ترجيحـه لحـديث عبـد الله بن عمرو، الـذي قـال بـه أبو حنيفة[72]، وأحمد[73]، وأبو ثور[74]، وهو أن وقت المغرب موســـع، وهو ما بين غروب الشـــمس إلى غروب الشفق.

الاســتنتاج: ومن الملاحظ أن هناك قولين في هذه المسـألة، أولهما أنَّ وقت صـلاة المغرب واحد غير ممتد، والقول الثاني أن وقتها موسـع وممتد إلى مغيب الشـفق، وما ذهب إليه ورجحه ابن رشـد هو موافق للقول الثاني، وهو أن صـلاة المغرب لها وقت موسـع، ويرى بأن حديث إمامة جبريل الذي اتخذه الإمام مالك دليلاً على وقت الصـــلاة كان في أول الفرض بمكة، وأما حديث عبد الله بن عمر رضـــي الله عنهما، الذي دل على الوقت الموسـع لصـلاة المغرب فقد جاء متأخراً عنه؛ فهو بذلك موافق لما ذهب إليه أبو حنيفة وأحمد في ترجيح حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

خاتمة:

في ختام البحث الذي قمت فيه بدارسة مدى ارتباط ابن رشد الحفيد بمذهبه وهو المذهب المالكي، وهي دراسة تطبيقية لبعض المسائل في كتاب الصلاة، أود أن أذكر أهم ما توصلت إليه من نتائج وما أقترحه من توصيات:

أولاً النتائج: توصـــلت من خلال هذا البحث إلى جملة من النتائج التي تبرز ملامح ابن رشـــد الفقيه، وتوضح أثره العلمي، وموقعه ضمن الامتداد الفقهي المالكي وذلك على النحو الآتي: -

1-لابن رشد مكانة عظيمة وكبيرة بين فقهاء مذهبه، وشهرته واسعة، كما يعد كتابه بداية المجتهد ونهاية المقتصد أحد أهم الكتب المعتمدة في المذهب، فكل المسائل التي قمت بدارستها وهي ثلاث عشرة مسـألة، نقل فيها الإمام ابن رشـد قول الإمام مالك عن المالكية، وهذا يفسـر اعتماد كثير من المالكية على كتابه.

2-ابن رشـــد وعلى الرغم من كونه ينســـب إلى المذهب المالكي وأحد العارفين به إلا أنه وأثناء ترجيحه يخالف المذهب في كثير من الآراء والأقوال، فمن بين المسـائل التي درسـت فيها ترجيحات ابن رشـد خالف مذهبه في كثيراً منها، ووافق بعض منها، فلا مشـكلة عنده أن ينصـف الأقوال ويختار ما يراه مناسـباً من حيث الدليل وصـحة الاسـتدلال، وإن كان ذلك سـيؤدي إلى مخالفة مذهبه وموافقة غيره من المذاهب كالمذهب الحنفي والشـافعي وحتى المذهب الظاهري، وهذا يعني تحرره من المذهب وعدم تقيده به، ويمكن أن يقال أن موافقته لمذهبه لم تكن لتعصبه له، وإنما لاعتقاده بصحة رأيهم بحسب القواعد التي التزمها هو في الترجيح. ومما يؤصل للقول بعدم تعصبه وتمذهبه هو فكرة كتابه وما يلمح إليه اسمه وهو "بداية المجتهد ونهاية المقتصد"، وكذا طريقة عرضه وتناوله للمسائل، فهو يعرض المسألة في كتابه على آراء المذاهب الأربعة وأدلتهم، ثم يرجح بينها حسب القواعد الأصولية والحديثية دون تحيز لمذهب معين، وفي بعض الأحيان يتبع منهج التوقف عن إبداء رأيه، ويكتفي بذكر ســـبب خلاف العلماء، وكأن الكتاب دعوى للاجتهاد والتحرر من المذهبية قولاً وتطبيقاً.

71-ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، 239/1.

72-السمرقندي، علاء الدين، 1405هـ-1984م، تحفة الفقهاء، بيروت، دار الكتب العلمية، 101/1.

73-أبو البركات، عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد، 1404هـ-1984، المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، الرياض، مكتبة المعارف، 28/1.

74-ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد، 1388هـ-1968م، المغني لأبن قدامة، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، 276/1.

ثانياً: التوصيات، ما أوصي به فهو الاهتمام بكتاب ابن رشد الحفيد، وهو كتاب "بداية المجتهد ونهاية المقصد"، والاستفادة من طريقة تناوله للمسائل؛ فهو يؤهل الراغبين للوصول إلى درجة الاجتهاد، ويعلمهم آلية النقد والترجيح بأسلوب سهل ومرتب، وتقسيم منظم، ومنهجية عرض موحدة. كما أوصي الباحثين باستكمال ما بدأته من دراسة صحة نقله لآراء علماء مذهبه في كل ما نقله عنهم.

قائمة المراجع:

1. الضبي، أحمد بن يحيى بن عميرة،1415هـ-1989م، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، تحقيق: إبراهيم الأبْيَاري، بيروت، دار الكتاب اللبناني.
2. ابن الأبّار، أبي عبد الله محمد، 1415هـ-1995م، التكملة لكتاب الصلة، تحقيق: عبد السلام الهراس، بيروت، دار الفكر.
3. الذهبي، الإمام شمس الدين، 1405هـ-1984م، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة.
4. الزَّركلي، خير الدين بن محمود بن فارس، 2002م، الأعلام، بيروت، دار العلم للملايين.
5. العبيدي، حمادي، 1984م، ابن رشد الحفيد حياته-علمه-فقهه، تونس، الدار العربية للكتاب.
6. ابن أبي أُصَيبَعَة، أحمد بن القاسم، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحقيق: نزار رضا، بيروت، مكتبة الحياة.
7. الجُذَامي، أبو الحسن علي بن عبد الله بن محمد، 1403هـ-1983م، تاريخ قضاة الأندلس، بيروت، دار الآفاق الجديدة.
8. ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق: محمد حمدي أبو النور، القاهرة، دار التراث.
9. التليلي، عبد الرحمن، 2002م، ابن رشد في المصادر العربية، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة.
10. مخلوف، محمد بن محمد بن عمر بن قاسم، 1424هـ-2003م، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تحقيق: عبد المجيد خيالي، بيروت، دار الكتب العلمية.
11. ابن رشد، محمد بن أحمد القرطبي، 1416هـ-1995م، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تحقيق: ماجد الحموي، بيروت، دار ابن حزم.
12. المَرَّاكشي، أبو عبد الله محمد بن محمد، 2012م، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تحقيق: إحسان عباس، محمد بن شريفة، بشار عواد، تونس، دار الغرب الإسلامي.
13. ابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد العَكْري الحنبلي، 1406هـ-1986م، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، دمشق-بيروت، دار ابن كثير.
14. التَّنْبَكْتي، أحمد بابا بن أحمد، 2000م، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تحقيق: عبد الحميد الهرامة، ليبيا، دار الكتاب.
15. ماء العنين، حمداتي شبيهنا، 2011م، المنارة نظم كتاب بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد الحفيد، الرباط، المعارف الجديدة.
16. بُولُوز، محمد أو شريف، 1433هـ-2012م، تربية ملكة الاجتهاد، الرياض، دار كنوز إشبيليا.
17. التلمساني، أحمد بن محمد المقري، 1388هـ-1968م، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار صادر.

18.إدريسي، قاسم، 1439هـ-2017م، منهج ابن رشد في عرض الآراء الفقهية من خلال كتابه بداية المجتهد ونهاية المقتصد، المغرب، المجلة العالمية للدراسات الفقهية والأصولية.
19.أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، 1430هـ-2009م، سنن أبي داود، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد كامل، القاهرة، دمشق، دار الرسالة العالمية.
20.الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، 1996م، الجامع الكبير، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
21.مالك، ابن أنس بن عامر الأصبحي المدني،1415هـ-1994م، المدونة، بيروت، دار الكتب العلمية.
22.الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد الأندلسي، 1332هـ، المنتقى شرح الموطأ، مصر، مطبعة السعادة.
23.الزرقاني، عبد الباقي بن يوسف بن أحمد، 1422هـ-2002م، شرح الزرقاني على مختصر خليل، تحقيق: عبد السلام محمد أمين، بيروت، دار الكتب العلمية.
24.القيرواني، أبو محمد عبد الله بن أبي زيد، 1999م، النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، تحقيق: عبد الفتاح الحلو محمد الأمين، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
25.مسلم، ابن الحجاج النيسابوري، 1427هـ-2002م، صحيح مسلم، تحقيق: نظر أبو قتيبة، الرياض، دار طيبة.
26.ابن الأثير، المبارك بن محمد بن محمد، 1389هـ-1969م، جامع الأصول في أحاديث الرسول، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، الكويت، مكتبة دار البيان.
27.ابن العربي، محمد بن عبد الله أبو بكر، 1992م، القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، تحقيق: محمد عبد الله، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
28.ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد القرطبي، 1408هـ-1988م، المقدمات الممهدات، تحقيق: محمد حجي، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
29.التَّنوخي، قاسم بن عيسى بن ناجي القيرواني، 1428هـ-2007م، شرح ابن ناجي التنوخي على متن الرسالة، تحقيق: أحمد المزيدي، بيروت، دار الكتب العلمية.
30.الدّميري، بهرام بن عبد الله بن عبد العزيز، 1429هـ-2008م، الشامل في فقه الإمام مالك، تحقيق: أحمد بن عد الكريم نجيب، القاهرة، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث.
31.اللخمي، علي بن محمد الربعي أبو الحسن، 1432هـ-2011م، التبصرة، تحقيق: أحمد عبد الكريم نجيب، قطر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
32.ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، 1421هـ-2000م، جامع الأمهات، أبو عبد الرحمن الأخضر الخضري، بيروت، دار اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع.
33.عُلَيش، محمد بن أحمد بن محمد، 1409هـ-1989م، منح الجليل شرح مختصر خليل، بيروت، دار الفكر.
34.النووي: أبو زكريا محيي الدين بن شرف، المجموع، تحقيق: محمد نجيب المطِيعي، جدة، مكتبة الإرشاد.
35.النيسابوري، أبو بكر محمد بن إبراهيم، 1405هـ-1985م، الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، تحقيق: أبو حماد صغير، الرياض، دار طيبة.
36.ابن عبد البر، أبو عمر يوسف النمري، 1421هـ-2000م، الاستذكار، بيروت، دار الكتب العلمية.

37.ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد، 1388هـ-1968م، المغني لابن قدامة، القاهرة، مكتبة القاهرة.
38.الكَمَاخي، عثمان بن سعيد، 1425هـ-2005م، المهيأ في كشف أسرار الموطأ، تحقيق، أحمد علي، القاهرة، دار الحديث.
39.القرافي، الإمام شهاب الدين بن إدريس، 1994م، الذخيرة، تحقيق: سعيد إعراب، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
40.السمرقندي، علاء الدين، 1405هـ-1984م، تحفة الفقهاء، بيروت، دار الكتب العلمية.
41.البغدادي، أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي، 1425هـ-2004م، التلقين، تحقيق، أبي أويس محمد التطواني، بيروت، دار الكتب العلمية.
42.أبو البركات، عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد، 1404هـ-1984م، المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، الرياض، مكتبة المعارف.
43.الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، بيروت، دار الفكر.
44.الرَّجْرَاجي، أبي الحسن علي بن سعيد، 1428هـ-2007م، مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة وحل مشكلاتها، تحقيق: أبو الفضل الدمياطي وأحمد بن علي، بيروت، دار ابن حزم.
45.القيرواني، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن، متن الرسالة، بيروت، دار الفكر.
46.مغلس، مروان محمد عبد الله، 2020م، القطع والظن في القواعد الأصولية اللغوية وأثرهما عند التعارض، بورصة/تركيا، دار أمين للنشر والتوزيع.